



الأمانة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأحد ٢٥ محرم سنة ١٤١٨ هـ. الموافق ١ أيلولان سنة ١٩٩٧ م.

العدد : ٤٢٠٨

هكذا من الخط

طبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

الجريدة الرسمية

فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٢٥٧٦	- نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الأردنية
٢٥٧٩	- نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٧ نظام تشكيل محكمة شرعية في لواء بني عبيد/محافظة اربد
٢٥٨١	- نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧ نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء زلي/محافظة البلقاء
٢٥٨٣	- نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧ نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء بلسا/محافظة المفرق
٢٥٨٥	- نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٧ نظام جمعية الفنادق الأردنية
٢٥٩٩	- اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر بشأن تنظيم استخدام العمال الأردنيين في دولة قطر
٢٦٠٥	- تعليمات معدله لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٩٧
٢٦٠٦	- قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٢٦٠٨	- اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة الهلال لصناعة الأدوية البيطرية
٢٦٠٩	- اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة الصناعات الدوائية المتطورة

هكذا منه لاصد

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام التأمين الصحي في
القوات المسلحة الأردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٧) ، ويقرأ مع النظام رقم (١٢٧) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيمايلي بالنظام الاصلي ومأطراً عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى تعريف كلمة (الضابط) الواردة في المادة (٢) منه والمعنى المخصص لها ويستعاض عنه بالتعريف التالي :-
الضابط : كل من حاز على رتبة ضابط بارادة ملكية سامية وتشمل مرشح الضابط والوكيل الاول والوكيل .

المادة ٣- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- يكون بدل الاشتراك الشهري للاشخاص الذين تنطبق عليهم احكام الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة (٤) من هذا النظام كمايلي :-

- ١- الضباط من رتبة عقيد فما فوق اربعة دنائير .
- ٢- الضباط وحتى رتبة مقدم ديناران ونصف .
- ٣- الرتب الاخرى دينار ونصف .
- ٤- الضباط المتقاعدون دينار ونصف .
- ٥- الرتب الاخرى من المتقاعدين دينار .

هذا من اصل

أما بالنسبة للأشخاص التابعين للمؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٤) من هذا النظام فيحدد بدل الاشتراك الشهري منهم بقرار من الهيئة ولها تعديله بين حين وآخر.

١٩٩٧/٤/٢٢

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الإدارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير العمل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكنت	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير العدل رئيس المحكمة الدكتور ريمس الشكعة
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر العمري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسنان	وزير التخطيط الدكتورة ريمس خلف
وزير الداخلية نقيب رئيس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جهمه	وزير الاغفال العامة والاسكان المهندس ناصر السوزي
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكندي
وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عي	وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التموين الدكتور هاني القبي
وزير التنمية الاجتماعية ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة الدكتور محمد علي ماسر	وزير الزراعة مجهم الخريش	وزير العمل الدكتور صالح الخصاونه
وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والآثار مقل بلتاجي	

نخيل الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٧

نظام تشكيل محكمة شرعية في لواء بني عبيد / بمحافظة اربد
صادر بمقتضى احكام المادة (٢١) من قانون تشكيل
المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة شرعية في لواء بني عبيد / بمحافظة اربد لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تشكل محكمة شرعية في لواء بني عبيد ويكون مكان انعقادها في مدينة الحصن ويشمل اختصاصها المدن و القرى التالية :-
الحصن ، ايدون ، الصريح ، النعيمة ، كتم ، شطنا ، مخيم الشهيد عزمي المفتي ،
عالية ، المزارع والعشائر والتجمعات السكانية والمناطق الادارية التابعة له حسب نظام التقسيمات الادارية المعمول به وما يطرأ عليه من تعديلات .

هذا من الاصل

المادة ٣- يلغى أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٩٧/٤/٢٦

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية دوزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العفاني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكت	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونه	وزير المعدل رياض الشكعة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توميق كريشان	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سمعد الدين جمعه	وزير الاسغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري
وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردي	وزير الداخلية نذير رشيد
وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين الدكتور هاني الملقى	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني
وزير الزراعة مجهم الخريشة	وزير المصن الدكتور صالح الفخماونه	وزير الثقافة ووزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين
وزير دولة لشؤون الاسلام الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر

الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧

نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء زي /بمحافظة البلقاء
صادر بمقتضى احكام المادة (٢١) من قانون تشكيل
المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء زي /بمحافظة البلقاء لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تشكل محكمة شرعية في قضاء زي ويكون مكان انعقادها بلدة زي ويشمل اختصاصها القرى التالية :-

علان ، الديرة الشرقية ، الديرة الغربية ، ام العمد ، جلعاد ، الریشوني ، زي ، دعم ، ام الوعال ، مشرفة ، سوميا ، الرميمين ، سلعوف ، ام جوزة ، الزهراء ، الوسية ، طباعة ، المزارع والعشائر والتجمعات السكانية والمناطق الادارية التابعة له حسب نظام التقسيمات الادارية المعمول به وما يطرأ عليه من تعديلات .

محكمة قضاء

المادة ٣- يلغى أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٩٧/٤/٢٦

الحسين بن طاهر

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد المغانني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النسيور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بهمام السماك	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير العدل رئيس الشكسة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسنان	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر السوزي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منار المصري
وزير المياه والري الدكتور منفر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور الشرف الكودي	وزير الداخلية نظير رئيسيد
وزير المأكبات سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التموين الدكتور هاني المكي	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني
وزير الرامسة مجهم الخريشة	وزير المصنل الدكتور صالح الخصاونه	وزير التناة وزير الشباب الدكتور قاسم أبو عين
وزير دولة لشؤون الامم الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والاكر عقل بلقاجسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر

محسن الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٩٧

نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء بلعما / بمحافظة المفرق

صادر بمقتضى احكام المادة (٢١) من قانون تشكيل

المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء بلعما / بمحافظة المفرق لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تشكل محكمة شرعية في قضاء بلعما ويكون مكان انعقادها في بلدة بلعما ويشمل اختصاصها القرى التالية :-

بلعما ، حيان الروبيض ، منشية العليان ، التزهة ، النمرة ، الخربة السمراء ، الزيتونة ، الزنية ، المزرعة ، البستان ، المراجم ، خريسان ، حمانه ، ابو الظهور ، ام الصويونييه ، نيان ، الربوة ، الشريفة ، الظاهرية ، الطوق ، المزارع والعشار والتجمعات السكانية والمناطق الادارية التابعة له حسب نظام التقسيمات الادارية المعمول به وما يطرأ عليه من تعديلات .

هذا من المجلد

المادة ٣- يلغى أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٩٧/٤/٢٦

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد الفخاني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكت	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونه	وزير المعدل رياض الشكعة
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة توفيق كريسنان	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مسعد الدين جمعه	وزير الاسكان العامة والاسكان الهندس ناصر اللوزي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري
وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والزراعة والصحة الدكتور اشرف الكردي	وزير الداخلية نذير رشيد
وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التنمية الدكتور هاني المكي	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني
وزير الزراعة مجمع الخريشة	وزير العمل الدكتور صالح الفصاونه	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين
وزير دولة لشؤون الاسكان الدكتور معمر مطاوع	وزير السياحة والآثار مفضل بلتاجسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر

نحو الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢

نظام جمعية الفنادق الاردنية

صادر بمقتضى المادة (١٤) من قانون السياحة

رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام جمعية الفنادق الاردنية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة:	وزارة السياحة والآثار
الوزير:	وزير السياحة والآثار
القانون:	قانون السياحة المعمول به
الجمعية:	جمعية الفنادق الاردنية
المجلس:	مجلس ادارة الجمعية
الرئيس:	رئيس الجمعية
العضو:	المنشأة الفندقية المرخصة وفقا لاحكام قانون السياحة .

هذه من اصل

المادة ٣-أ- تؤسس في المملكة جمعية تسمى (جمعية الفنادق الاردنية) يكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها واهدافها، وان تقاضي وتقاضي ولها ان توكل عنها أي عمال في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بها.

ب- يكون مركز الجمعية مديسة عمان ويجوز انشاء فروع لها في سائر انحاء المملكة بقرار من المجلس .

المادة (٤) : تعمل الجمعية على رفع مستوى ممارسة المهنة ونشر الوعي السياحي لعضائها وتنمية السياحة الاردنية وتنشيطها والقيام بجميع الاعمال اللازمة لتحقيق هذه الاهداف بما في ذلك ما يلي :

١. رعاية مصالح الجمعية وعضائها والحفاظة على حقوقها .

ب . التعاون والتنسيق مع الوزارة والدوائر والمؤسسات والجمعيات السياحية الاخرى المتخصصة في جميع المجالات المتعلقة بالعمل السياحي وتطويره .

ج . جمع المعلومات والاحصاءات السياحية وتصنيفها وتزويد الجهات المختصة بها .

د . اعداد الدراسات والمقترحات المتعلقة بمشاريع القوانين والانظمة ذات الصلة السياحية . وتقديمها الى الجهات الرسمية والاهلية المعنية .

هـ . عقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات والمعارض السياحية داخل المملكة وخارجها والمشاركة فيها .

و . المساهمة مع الوزارة والجهات المعنية الاخرى في تدريب الكوادر الفنية العاملة في قطاع المنشآت الفندقية ودعم ممارسي هذا القطاع .

ز . المشاركة في تحديد مفهوم الاعراف والمصطلحات السياحية في المجالات المختلفة بما في ذلك ما يتعلق منها بقواعد ومعايير ممارسة المهنة.

ح . التعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية السياحية المماثلة العربية والدولية والانضمام اليها.

ط . العمل على حل الخلافات التي تقع بين الاعضاء من جهة او بين الاعضاء والغير من جهة اخرى.

ي . اصدار المجلات والنشرات الدورية المهنية بعد موافقة الجهات الرسمية المختصة .

ك . التنسيق مع الجهات الرسمية والاهلية المعنية بحماية البيئة .

المادة (٥) : يقدم طلب الانتساب الى الجمعية وفقاً للامودج المعد لهذه الغاية مرفقاً به الوثائق اللازمة لذلك على ان يصدر القرار بشأنه خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب ويكون مقبولا حكماً في حالة عدم الرد على الطلب .

المادة (٦) :- أ. يكون للجمعية هيئة عامة تتألف من الاعضاء المنتسبين اليها .

ب . تعقد الهيئة العامة للجمعية اجتماعاً سنوياً عادياً في الموعد الذي يحدده المجلس خلال الاشهر الاربعه الاولى من السنة وذلك للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها الذي يعده المجلس ، على ان توجه الدعوة لعقد الاجتماع قبل خمسة عشر يوماً على الاقل من الموعد المحدد له مرفقاً بها التقريران المالي والاداري وتنشر الدعوة في صحيفتين يوميتين محليتين على الاقل كما تعلق الدعوة على لوحة الاعلانات في مركز الجمعية ويتم ابلاغ الوزارة بموعد الاجتماع .

ج . يشترط في من يمثل المنشأة الفندقية في الهيئة العامة للجمعية ان يكون مالكا للمنشأة الفندقية او مفوضاً بصورة قانونية عنها .

هكذا من الاصل

المادة (٧)- ١. يكون اجتماع الهيئة العامة للجمعية قانونيا بحضور اكثرية الاعضاء المسددين للرسوم والالتزامات المترتبة عليهم قبل سبعة ايام من موعد الاجتماع واذا لم يتوفر هذا النصاب يؤجل الاجتماع لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وتعلق الدعوى للاجتماع الثاني على لوحة الاعلانات في مركز الجمعية ويكون هذا الاجتماع قانونيا مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين .

ب. تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الامور والمواضيع المعروضة عليها في اي اجتماع عادي تعقده بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين .

ج. يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس المجلس او نائبه في حالة غيابه واذا تغيب الاثنان فأكبر اعضاء الهيئة العامة سنا .

د. يدمى مندوب عن الوزارة يعينه الوزير لحضور اجتماعات الهيئة العامة .

المادة (٨): ١. اذا لم تدع الهيئة العامة لعقد اجتماعها العادي خلال المدة المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا النظام فيدعو الوزير الى عقده خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء تلك المدة .

ب. اذا لم يتوفر النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة الذي سيجري فيه انتخاب جديد فيستمر المجلس القائم بتصريف شؤون الجمعية الى حين انتخاب مجلس جديد وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة (٩): ١. تدعى الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي بقرار من المجلس او بناء على طلب يقدم اليه من اعضاء لا يقل عددهم عن (٢٥ ٪) من الاعضاء المسددين للرسوم السنوية والالتزامات المترتبة عليهم للجمعية على ان يتضمن قرار المجلس او طلب الاعضاء بدعوة الهيئة العامة للاجتماع الامور والمواضيع التي ستعرض عليها بصورة محددة ولايجوز بحث او عرض غيرها في الاجتماع .

ب. تسري على الاجتماع غير العادي للهيئة العامة الاحكام والاجراءات التي تطبق على اجتماعها العادي بمقتضى احكام هذا النظام ويشترط في ذلك مايلي :

١. ان يعتبر الاجتماع غير العادي ملغى اذا لم يتوفر له النصاب القانوني .
٢. ان تصدر الهيئة العامة قراراتها في هذه الحالة بموافقة ثلثي الاعضاء الحاضرين .

المادة (١٠) : تتولى الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي المهام والصلاحيات التالية :

أ. مناقشة التقرير السنوي للمجلس عن السنة المنتهية السابقة وقرار خطة عمل السنة الجديدة .
ب. تصديق الحسابات الختامية للسنة المنتهية وقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة التالية .
ج. اختيار مدقق حسابات قانوني للجمعية لمدة سنة وتحديد اتعابه .
د. انتخاب الرئيس واعضاء المجلس في حالة انتهاء مدة انتخابه او اجراء الانتخابات للماء الشواغر .
هـ. اي امور اخرى تتعلق بالمهنة على ان تقدم خطيا الى المجلس من قبل ما لا يقل عن عشرين عضوا قبل موعد اجتماع الهيئة العامة باربعة عشر يوما على الاقل .

المادة (١١) : ١. يتولى ادارة الجمعية مجلس ادارته يتالف من رئيس وثمانية اعضاء ينتخبون بالاقتراع السري وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات من تاريخ انتخابه .

ب. يكون تمثيل المنشآت الفندقية والسياحية في المجلس على النحو التالي :-

١. الرئيس وخمسة اعضاء يمثلون الفنادق المصنفة من فئة ثلاث نجوم فما فوق وينتخبون من قبل الاعضاء لهذه الفئات في الهيئة العامة .

٢. عضو واحد يمثل الفنادق المصنفة من فئة النجمتين ونجمه واحد وينتخب من قبل الاعضاء لهاتين الفئتين في الهيئة العامة .

هكذا من الاصل

٣. عضو واحد يمثل المنشآت السياحية الأخرى وينتخب من قبل الأعضاء لهذه الفئة في الهيئة العامة .

٤. عضو واحد يمثل الفنادق غير السياحية يتم انتخابه من قبل الأعضاء لهذه الفئة في الهيئة العامة .

المادة (١٢): أ. يشترط في طالب الترشيح لمركز الرئيس ما يلي :

١. أن يكون أردني الجنسية .
 ٢. أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة .
 ٣. أن يكون قد مارس المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات في منشآت فندقية من ثلاث نجوم فما فوق .
 ٤. أن يكون مسددا للرسوم والالتزامات المترتبة عليه للجمعية .
 ٥. أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية أو جنحه مخلة بالشرف والأخلاق العامة .
- ب. يشترط في طالب الترشيح لعضوية المجلس ما يلي :
١. أن يكون أردني الجنسية .
 ٢. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة .
 ٣. أن يكون قد مارس المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات .
 ٤. أن يكون مسددا للرسوم والالتزامات المترتبة عليه للجمعية .
 ٥. أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية أو جنحه مخلة بالشرف والأخلاق العامة .

المادة (١٣): أ. يبدأ الترشيح لمركز الرئيس ولعضوية المجلس وفقا لاحكام هذا النظام قبل ثلاثين يوما من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة العادية الذي يجري فيه انتخاب المجلس وينتهي قبل سبعة ايام من ذلك الموعد .

ب. يقدم طلب الترشيح الى الشخص الذي يفوضه المجلس بذلك خطيا وتعلن اسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في مركز الجمعية بعد التدقيق في طلبات الترشيح ومدى مطابقتها للقانون والنظام وتوفر الشروط المقرره .

المادة (١٤): أ. تختار الهيئة العامة في اجتماعها الذي تجري فيه الانتخابات لجنة تسمى لجنة الاشراف على الانتخابات تتألف من ثلاثة اعضاء من غير المرشحين وتنتخب اللجنة رئيسا لها من بين اعضائها .

ب. تتولى اللجنة القيام باجراءات انتخاب الرئيس واعضاء المجلس وتوزيع اوراق الاقتراع على الاعضاء وجمعها وفرز الاصوات واعلان نتائج الانتخاب وتنظيم محضر باعمالها ولها في سياق القيام بمهامها الاستعانة بلجنة فرعية او اكثر تؤلف كل منها من اعضاء الهيئة العامة غير المرشحين لمساعدتها في فرز الاصوات وذلك تحت اشرافها المباشر .

ج. يجري انتخاب الرئيس واعضاء المجلس كل على حده بالاقتراع السري على اوراق ممهورة بخاتم الجمعية وموقعة من قبل رئيس لجنة الانتخاب وتعتبر باطلة اي ورقة اقتراع لا تتوافر فيها هذه الشروط .

د. تفصل اللجنة في الاعتراضات التي تقدم اليها اثناء الانتخابات سواء اكانت على اوراق الاقتراع او على اي من الاجراءات الاخرى للانتخابات ولها رفض او قبول اي ورقة اذا تبين لها ان هناك اسبابا تبرر ذلك ، وتصدر اللجنة قراراتها بالاجماع او بالاكثورية .

هـ. اذا ادرج في ورقة الاقتراع عدد من اسماء المرشحين يزيد على العدد المطلوب انتخابه فيؤخذ هذا العدد حسب تسلسل الاسماء من بداية الورقة ويهمل ما زاد عليه كما تعتبر الورقة التي تحتوي على اسماء اقل من العدد المطلوب صحيحة بالنسبة لما ورد فيها من اسماء .

و. تهمل اوراق الاقتراع غير المقروءة او التي تتضمن اي كلمة او عبارة غير لائقة اخلاقيا او التي تدل على شخصية العضو المقترح .

ز. تحفظ اوراق الاقتراع في الجمعية ويتم اتلافها بقرار من المجلس بعد مرور سنة على اجراء الانتخابات .

هكذا من الاصل

ج. يرسل المجلس المنتخب الى الوزير نسخة من محضر اعمال الهيئة العامة .

المادة (١٥) : تعدد الاجراءات والامور الاخرى المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة وانتخابات المجلس بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة (١٦) : أ. يعتبر فائزا بمركز الرئيس او عضوية المجلس لكل فئة من حصل على الاكثريّة النسبية من الاصوات من بين المرشحين واذا تساوت الاصوات التي حصل عليها مرشحان او اكثر فيتم اختيار احدهما بالقرعة التي تجريها لجنة الانتخابات .

ب. اذا لم يتقدم لمركز الرئيس الا مرشح واحد اعتبر هذا المرشح فائزا بالتزكية واذا لم يتقدم لعضوية المجلس الا العدد المطلوب لكل فئة من الفئات وفقا لما هو منصوص عليه في المادة (١١) من هذا النظام اعتبروا فائزين بالتزكية واذا لم يتوفر العدد الكافي من المرشحين فيحق للهيئة العامة خلال انعقاد الاجتماع للانتخاب اكمال ذلك العدد بانتخابهم من اعضائها لعضوية المجلس وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة (١٧) : أ. ينتخب المجلس من بين اعضائه في اول اجتماع يعقده نائبا للرئيس وامينا للسر وامينا للصندوق .

ب. يتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه .

المادة (١٨) يجتمع المجلس مره كل شهر على الاقل بدعوه من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ويعتبر الاجتماع قانونيا بحضور اكثرية الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم وتصدر القرارات باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة (١٩) : يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-
أ. ادارة شؤون الجمعية الادارية والمالية وذلك وفقا لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

ب . اعداد التقرير السنوي والحساب الختامي للسنة المنتهية .
ج . اعداد مشروع الموازنة التقديرية للسنة الجديدة وتقديمه للهيئة العامة .
د . اصدار التعليمات المالية والادارية اللازمة لعمل الجمعية بما في ذلك التعليمات المتعلقة بتعيين الموظفين وتمديد حقوقهم المالية واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم .
هـ . تشكيل اللجان الضرورية لمساعدته في اعماله وتحديد مهام هذه اللجان .
و . النظر في الخلافات المهنية الناشئة بين الاعضاء من جهة وبينهم وبين الغير من جهة اخرى واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .
ز . النظر في الانتساب الى اي اتحاد او جمعية سياحية اخرى .

المادة (٢٠) : يعتبر كل من الرئيس والعضو فاقدا لمركزه في المجلس في اي من الحالات التالية :-

أ. اذا تخلف عن حضور ثلاثة اجتماعات متوالية دون عذر مشروع يقبله المجلس .
ب. اذا صدر بحقه حكم قضائي قطعي بجنايه او جنحه مخله بالشرف والاداب العامة .
ج. اذا الغي ترخيص المنشأة الفندقية التي يملكها او يمثلها لاي سبب من الاسباب .
د . اذا استقال خطيا .

مكتبة

المادة (٢١) : يفقد العضو عضويته من الجمعية في أي من الحالات التالية :-
أ. إذا ألغيت رخصة ممارسه المهنة الممنوحة له بشكل نهائي أو بحكم قضائي قطعي .

ب. إذا توقف عن ممارسة المهنة نهائيا .

المادة (٢٢) : يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ. تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس .
- ب. تمثيل الجمعية لدى الغير وفق القرارات التي يصدرها المجلس .
- ج. الاشراف على الموظفين والمستخدمين العاملين لدى الجمعية .
- د. التصديق على شهادات الخبرة التي تصدرها الجمعية والاعضاء .
- هـ. أي صلاحيات أخرى يفوضه المجلس القيام بها .

المادة (٢٣) : ١. يتولى أمين سر الجمعية المهام والصلاحيات التالية :-

١. تنظيم سجلات الجمعية وقيودها وحفظها .
٢. اعداد جداول اعمال اجتماعات المجلس والهيئة العامة وتدوين محاضرهما والقرارات التي تصدر عن كل منهما في سجل خاص .
- ب. يتولى أمين صندوق الجمعية المهام والصلاحيات التالية :
١. تنظيم السجلات المالية وسائر الوثائق المالية الخاصة بالجمعية وفقا للاصول المحاسبية وحفظها .
٢. التوقيع على المعاملات المالية للجمعية بالاشتراك مع الرئيس .

المادة (٢٤) أ. إذا شغل مركز الرئيس يقوم نائبه مقامه إذا كانت المدة الباقية لانتهاء مدته تقل عن ستة اشهر، والا فتدعى الهيئة العامة في مده اقصاها ثلاثون يوما وفقا لاحكام هذا النظام لانتخاب رئيس جديد لاكمال المده الباقية .

ب. مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة اذا شغل مركز أي عضو في المجلس فيدعى المرشح الذي كان قد نال اكثر الاصوات من الفئة التي شغل مركز العضو فيها بعد المرشحين الذين فازوا في الانتخاب ليكون عضوا في المجلس للمدة المتبقية له ، وإذا لم يكن مثل هذا المرشح في أي حالة من الحالات فيعين المجلس من بين اعضاء الهيئة العامة ممن تتوفر فيه الشروط ليكون عضوا في المجلس على أن لا يزيد عدد المعينين في المجلس على هذا الوجه على ثلاثة اعضاء .

ج. اذا شغرت عضوية خمسة اعضاء فأكثر من المجلس فيدعو الوزير الهيئة العامة الى اجتماع خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما لانتخاب مجلس جديد وفقا لاحكام هذا النظام .

هذه من الاصل

المادة (٢٥) أ. تستوفي الجمعية من العضو الرسوم التالية :

الفئة	رسم الانتساب لأول مرة بالدينار	رسم الاشتراك السني بالدينار
خمس نجوم	٥٠٠٠	١٠ عن كل غرفة
أربع نجوم	٤٠٠٠	٨ عن كل غرفة
ثلاث نجوم	٢٠٠٠	٦ عن كل غرفة
نجمتان	٢٠٠٠	٤ عن كل غرفة
نجمة واحدة	١٠٠٠	٢ عن كل غرفة
غير سياحي	٥٠٠	١٠٠ مقطوعة
الشقق الفندقية، النزل	٢٠٠٠ - أ	٦ عن كل غرفة
الموتيل	٢٠٠٠ - ب	٤ عن كل غرفة
المخيم السياحي	١٠٠٠ - ج	٢ عن كل غرفة
	١٠٠٠	١٠٠ عن المخيم

ب. يتم دفع رسم الاشتراك السنوي المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال شهر كانون الثاني من كل سنة ويعتبر الجزء من السنة سنة كاملة لفأيات استيفاء الرسوم .

ج. يستوفي مبلغ اضافي على من يتخلف عن دفع الرسوم في موعدها المقرر بموجب هذا النظام بنسبه (٥٪) من قيمه الرسم السنوي عن كل شهر او اي جزء منه .

المادة (٢٦) : تبدأ السنة المالية للجمعية في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

المادة (٢٧) : تتكون الموارد المالية للجمعية من المصادر التالية :-
أ. رسوم الانتساب ورسم الاشتراك السنوي والمبالغ الاضافية .
ب. ريع استثمار اموال الجمعية .
ج. بدل الاشتراك في الدورات التدريبية التي تعقدها الجمعية وبدل الاشتراكات في نشراتها وأثمان مطبوعاتها كما يحددها المجلس .
د. التبرعات والهبات والايادات الاخرى التي يوافق عليها الوزير .

المادة (٢٨) : تؤول الاموال المنقولة وغير المنقولة العائده للجمعية القائمة حاليا الى الجمعية المؤسسة بموجب هذا النظام ، كما تتحمل الالتزامات المترتبة عليها ويتولى المجلس القائم دعوة الهيئة العامة لانتخاب رئيس واعضاء المجلس الجديد وفقا لاحكام هذا النظام خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢٩) : اذا حلت الجمعية لاي سبب تؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة الى الجهة او الجهات التي تحددها الهيئة العامة بعد موافقة الوزير .

هكذا من المص

المادة (٢٠) - للمجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

١٩٩٧-٢-٢٦

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
الدكتور عبدالسلام المجالي

وزير
المعدل
رياض الشكعة

وزير الاوتاف والشؤون
والمندسات الاسلامية
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير التربية والتعليم
ووزير التعليم العالي
الدكتور منذر المصري

وزير
الداخلية
نليس رشيد

وزير
المطاة والثروة المعدنية
محمد صالح الحوراني

وزير الثقافة
ووزير الشباب
الدكتور قاسم أبو عين

وزير
التربية الاجتماعية
الدكتور محمد خير مامبر

نائب رئيس الوزراء لشؤون
الخدمات ووزير التنمية الادارية
الدكتور عبدالله الشبور

وزير
الخارجية
الدكتور فايز الطراونة

وزير
التخطيط
الدكتور ريمسا خلف

وزير
الاقتصاد العامة والاسكان
المهندس ناصر السوزي

وزير الصحة
والرعاية الصحية
الدكتور اشرف الكردي

وزير الصناعة والتجارة
ووزير الترميم
الدكتور هاني المكي

وزير
المعدل
الدكتور صالح الخصاونه

وزير
السياحة والآثار
عقل بلتاجي

نائب رئيس الوزراء لشؤون
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور جواد المناني

وزير النقل
وزير البريد والاتصالات
الدكتور بسام الساكنت

وزير
الشؤون البلدية والتربية والبيئة
توفيق كروشسان

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
سمو الدين جهمه

وزير
المياه والري
الدكتور منظر حنايين

وزير
البيئة
سليمان حافظ

وزير
الزراعة
محمد الخريفة

وزير دولة لشؤون
الاموال
الدكتور سمير مطاوع

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٤ تاريخ ٦-٥-١٩٩٧م
التضمن الموافقة على الاتفاقية الموقعة في الدوحة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة
قطر بشأن تنظيم العمال الاردنيين في دولة قطر - بشرطها التالي :-

اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وحكومة دولة قطر بشأن تنظيم استخدام
العمال الاردنيين في دولة قطر

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر، توثيقا لاورام الاخوة والتعاون بينهما،
وانطلاقا من روح التضامن العربي بين الشعبين الشقيقين، ورغبة منهما في تنمية وتطوير اقتصاديات
كل من البلدين، و عملا على تنظيم استخدام اليد العاملة الاردنية في دولة قطر قد اتفقتا على مايلي :

المادة الاولى

تقوم وزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية ووزارة شؤون الخدمة المدنية والاسكان بدولة قطر
بالتعاون المباشر فيما بينهما بتسهيل وتيسير إجراءات استخدام العمال الاردنيين بدولة قطر
ووضع القواعد والنظم التي تكل وضع احكام الاتفاق موضع التنفيذ .

المادة الثانية

١ - في حالة رغبة دولة قطر في استخدام عمال اردنيين للعمل بها تقوم الوزارتان بتبادل المعلومات حول
احتياجات الجانب القطري وامكانيات الجانب الاردني .
٢ - تزود وزارة الشؤون المدنية والاسكان بدولة قطر وزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية
بالمعلومات المتوفرة لديها سنويا عن ظروف الحياة والعمل في دولة قطر ليسترشد بها العمال
الاردنيون الذين يقع عليهم الاختيار .

المادة الثالثة

١ - توافي وزارة شؤون الخدمة المدنية والاسكان في دولة قطر وزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية
بطلبات الاستخدام المقدمة اليها من اصحاب الاعمال للعمل في دولة قطر وتعمل وزارة العمل بالمملكة
الاردنية الهاشمية على الاستجابة لهذه الطلبات في حدود الامكانيات المتوفرة لديها .
٢ - في حالة طلب صاحب العمل عمالا معينين ، فعليه ان يحدد ذلك في طلبه المقدم لوزارة شؤون الخدمة
المدنية والاسكان بدولة قطر .
٣ - يجوز لصاحب العمل ان يفوض ممثلا عنه لمتابعة اجراءات اختيار العمال وسفرهم من المملكة الاردنية
الهاشمية .

المادة الرابعة

تشتمل عروض الاستخدام على نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة وعلى مدة الاستخدام
المحتملة ، كما تشتمل على بيان تفصيلي بشروط العمل وخاصة الاجر ومكافأة نهاية الخدمة وظروف
العمل والتسهيلات الخاصة بالانتقال والسكن وجميع البيانات التي تعتبر اساسية بالنسبة لتعديد
العمال لوقتهم في ابرام عقد العمل .

هذه من الاصل

المادة الخامسة

يحمل صاحب العمل جميع نفقات سفر العمال من المملكة الأردنية الهاشمية الى مكان العمل في دولة قطر ونفقات عودتهم منه ، ويعفى صاحب العمل من نفقات عودة العامل في الحالتين التاليتين : -

- ١ - في حالة استقالته قبل انتهاء مدة العقد .
- ٢ - حالة صدور حكم نهائي ضد العامل في جنائية : ما لم يكن العامل معسرا فيتحمل صاحب العمل نفقات عودة العامل .

المادة السادسة

تحدد ظروف وشروط استخدام العامل الأردني في دولة قطر بعقد عمل فردي يحرر بينه وبين صاحب العمل طبقا لنموذج العقد الملحق بهذه الاتفاقية ويضمن هذا العقد شروط العمل الأساسية من واجبات وحقوق بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وقانون العمل القطري .

المادة السابعة

ينظم مقد العمل الفردي تفاصيل التزامات صاحب العمل بالنسبة لتدبير سكن العامل ونوع هذا السكن أو دفع بدل سكن للعامل .

المادة الثامنة

- ١ - تتولى الجهة المختصة بوزارة شؤون الخدمة والسكان بدولة قطر مراقبة تنفيذ أحكام هذا الاتفاق .
- ٢ - في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل تقدم الشكوى الى الجهة المختصة بدولة قطر طبقا للإجراءات القانونية المتبعة لتيسر الوصول الى تسوية النزاع وديا ، وإذا تعذر الوصول الى حل ودي يحال النزاع الى الجهات القضائية المختصة بدولة قطر .

المادة التاسعة

ينتهي عقد العمل بانتهاء مدته دون حاجة الى اخطار سابق ، وإذا رغب صاحب العمل في استمرار التعاقد وجب عليه اخطار العامل كتابية برغبته نسي التجديد قبل موعد انتهاء العقد بثلاثين يوما على الأقل .

المادة العاشرة

في حالة انتهاء العقد أو فسخه باتفاق الطرفين يحق للعامل ، بموافقة صاحب العمل ، خلال الثلاثين يوما التالية الحصول على عمل آخر في مجـال اختصاصه وذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة قطر ، والا تم اعادته الى بلده الاصل على نفقة صاحب العمل بعد تسليمه جميع استحقاقاته القانونية .

المادة الحادية عشرة

يحق للعامل أن يحول الى المملكة الأردنية الهاشمية ما يدخره من أجر وذلك وفقا للنظم المالية المعمول بها في دولة قطر .

المادة الثانية عشرة

تشكل لجنة مشتركة تضم ثلاثة أعضاء على الاكثر من كل جانب تكون مهمتها :

- ١ - التنسيق بين الحكومتين في تنفيذ هذه الاتفاقية واتخاذ التدابير الضرورية في هذا الشأن .
- ٢ - تاويل احكام هذه الاتفاقية عند حدوث اي خلاف بشأنها وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق .
- ٣ - اقتراح مراجعة او تعديل كل او بعض مواد الاتفاقية عند الضرورة . وتجتمع اللجنة كل سنتين او كلما دعت الضرورة الى ذلك في الموعد والمكان اللذين يتم الاتفاق عليهما من الطرفين .

المادة الثالثة عشرة

يحل محل هذه الاتفاقية من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها . وتبقى سارية المفعول لمدة اربع سنوات وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ، ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين اتمامها باسعار كتابي قبل تاريخ انتهاء اجلها بسنة اثنى عشر .

حررت هذه الاتفاقية وتم التوقيع عليها بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٧ - ذو الحجة - ١٤١٧ هـ الموافق ١٩٩٧ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ، واحتفظ كل منهما بنسخة .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور صالح الخصاونة
وزير العمل

عن حكومة دولة قطر

فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني
وزير شؤون الخدمة المدنية والسكان

هكذا من ١٤١٧

عقد عمل نموذجي

انه في يوم المواسق فيما بين كل من : -

١ - السيد / بصفتـه
وعنوانه طرف اول

٢ - السيد / حامل جواز سفر رقم :
وبطاقة شخصية / عائلية رقم والمقيم بالملكة الاردنية الهاشمية بالعنوان

التالي : طرف ثان

اتفق الطرفان على ما يلي : -

واتفق الطرف الثاني على ان يعمل لدى الطرف الاول بعملة في دولة قطر وراتب شهري قدره

١ - مدة العقد : -

١ - مدة هذا العقد سنة واحدة / سنتان تبدأ من تاريخ مباشرة الطرف الثاني لعمله وينتهي العقد بانتهاء مدته دون حاجة الى اخطار سابق . واذا رغب الطرف الاول في استمرار التعاقد وجب عليه اخطار الطرف الثاني كتابية برغبته في التجديد قبل موعد نهاية العقد بثلاثين يوما على الاقل .

ب - يجوز لأي من الطرفين إنهاء العقد دون ابداء أية أسباب باخطار يوجه الى الطرف الآخر قبل انتهاء العقد بمدة لا تقل عن شهر واحداً كانت مدة خدمة العامل تقل عن خمس سنوات . فإذا زادت مدة خدمة العامل على خمس سنوات تكون مدة الاخطار شهرين على الاقل .

٢ - نفقات السفر :

١ - يتحمل الطرف الاول نفقات سفر الطرف الثاني من عمان في المملكة الاردنية الهاشمية الى مكان العمل بدولة قطر وكذلك نفقات مودته اليها ولا تشمل هذه النفقات تكاليف استخراج جواز السفر او دفع أية تأمينات .

ب - يعنى الطرف الاول من تحمل نفقات المودة في الحالتين التاليتين : -

١ - في حالة الاستقالة قبل انتهاء مدة العقد .

٢ - في حالة صدور حكم نهائي ضد العامل في جنائية ، ما لم يكن العامل معسرا يتحمل الطرف الاول نفقات مودته .

٢ - الاجر والمكافأة

١ - لعمال اليومية والشهرية : الاجر الاساسي قيمته شهريا - يوميا مقابل ساعات العمل الاساسية ٨ ساعة اسبوعيا ويحصل الطرف الثاني على راحة اسبوعية مدفوعة الاجر في يوم الجمعة من كل اسبوع ، كما يحصل على مقابل نقدي لساعات العمل الاضافية وفقا لاحكام قانون العمل القطري .

ب - لعمال الانتاج او الطريخ او القطعية : الاجر الاساسي قيمته مقابل انجاز معدل اداء يومي حسب الحرفة او المهنة كما يلي :
..... ويدفع اجر اضافي عن حجم العمل الذي ينتجه الطرف الثاني زيادة عن معدل الاداء اليومي السابق كما يلي : وفي حالة عدم وجود عمل بالانتاج يكون اجر الطرف الثاني هو ريال .

ج - يتعهد الطرف الاول بتأثبات ساعات العمل اليومية الاضافية وفقا للمفكرة - او كمية العمل المنجز يوميا وفقا للمفكرة - ب في بطاقة خاصة تسلم في نهاية اليوم للطرف الاول للتسجيل .
د - مكافأة نهاية الخدمة :

٤ - السكن والمعيشة اليومية :

١ - يتعهد الطرف الاول بتدبير سكن لاجزب مجانا للطرف الثاني وان يزوده بالاسرة ودورات المياه المناسبة وفقا للشروط الصحية .

ب - يتعهد الطرف الاول بعد الطرف الثاني بعماء بارده وصالحة للشرب .

٥ - الرعاية الطبية والاجتماعية .

١ - يوفر الطرف الاول للطرف الثاني العلاج الطبي اللازم طبقا لللائحة واللوائح المعمول بها في الدولة .
ب - يتعهد الطرف الاول بحصول الطرف الثاني على التعميم المستحق له من اصابات العمل والمعجز والوفاة التي تنشأ عن العمل او بسببه طبقا للقوانين القطرية في هذا الشأن .

٦ - الاجازات :

١ - للطرف الثاني الحق في اجازة سنوية عادية لا تقل مدتها عن اسبوعين باجر كامل .

ب - يحصل الطرف الثاني على اجر كامل في الاجازات الرسمية الاتية : -

● عيد الفطر - ثلاثة ايام -

● عيد الاضحى - ثلاثة ايام -

● عيد الاستقلال - يوم واحد -

كما يحصل الطرف الثاني على ثلاثة ايام باجر كامل خلال العام ، وهذه الايام تعلنها الحكومة او يقررها صاحب العمل للمعامل جميعا .

ج - يستحق الطرف الثاني اجازة مرضية مدفوعة الاجر بعد مضي ستة اشهر متصلة في عمله لدى الطرف الاول وذلك وفقا لاحكام قانون العمل القطري .

هذه من الاصل

٧ - أحكام عامة :

- ١ - يتعهد الطرف الثاني بإداء عمله طبقاً لموسمات ومعدلات الاداء اليومية في نفس مهنته ، وفي حالة عدم ادائه لمعدلات الاداء اليومية تطبق عليه لائحة الجزاءات في هذا الشأن .
- ب - لا يحق للطرف الثاني خلال مدة التعاقد الاشتغال لدى الغير ، كما لا يحق للطرف الاول تشغيل الطرف الثاني لدى صاحب عمل آخر الا في الاحوال التي يجيزها القانون القلبي .
- ج - يتعهد الطرف الثاني بعدم التدخل في الشؤون السياسية او الدينية وعليه مراعاة التقاليد والعادات المحلية واحترامها .
- د - يعتبر قانون العمل القطري والقرارات المنفذة له الاساس القانوني لنصوص هذا العقد ويتم الرجوع اليه في أي نزاع ينشأ بين الطرفين ما لم تكن شروط هذا العقد تتضمن مزايا افضل للطرف الثاني .
- هـ - يصبح هذا العقد نافذ المفعول بعد تصديق السلطات المختصة في الدولتين .
- ٨ - تحرر هذا العقد من اصل وثلاث نسخ ، ويسلم للطرف الثاني نسخة منه .

الطرف الثاني - العامل	الطرف الاول - صاحب العمل
تصديق	امضاء
سفارة دولة قطر في المملكة الاردنية الهاشمية	وزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية

● قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧-٥-١٩٩٧ الموافقة على - تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٩٧ - بشكلها التالي : -
تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٩٧

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات - تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٩٧ - وتقرأ مع تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩٨٧ الصادر بتاريخ ١٦-٢-١٩٨١ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية ، وما طرأ عليها من تعديلات كتعليمات واحدة ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٤- من التعليمات الاصلية باضافة البند - هـ - الى الفقرة - رابعا - منها :-
هـ - تصرف علاوة بدل اعانة شهرية لا تزيد على - ١٠٠ - مائة دينار لكل مقامد عسكري يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا ، وتحدد النسبة التي تصرف من هذه العلاوة وفقاً لما تقرره اللجنة المختصة لكل حالة .

هذه من الاصل

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء المدين نسي كتابه رقم ٢٢٥٠-١٩ تاريخ ١٩-٣-١٩٩٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير احكام الفقرة ٣ من المادة ٣ من قانون العمل لرقم ٨- لسنة ١٩٩٦ وبيان ما اذا كان العمال الذين تستخدمهم وزارة الزراعة باجور يومية تشملهم احكام الفقرة المشار اليها .

وبعد الرجوع الى المادة ٣ من قانون العمل تبين انها تنص على ما يلي :-

المادة ٣ :

تطبق احكام هذا القانون على جميع العمال واصحاب العمل باستثناء : -

- الموظفين العامين وموظفي البلديات .
 - افراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه دون اجر .
 - خدم المنازل وبساتينها وطهايتها ومن في حكمهم .
 - عمال الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء بتنسيب الوزير شمولهم باحكام هذا القانون .
- لقد اشار دولة رئيس الوزراء في سياق طلب التفسير الى - العمال الذين تستخدمهم وزارة الزراعة باجور يومية - وهي عبارة مطلقة يحتمل ان يكون المقصود من - العمال - الواردة فيها اما في العمال العاديين الذين تستخدمهم وزارة الزراعة باجور يومية ولا يمارسون الاعمال بالمفهوم القانوني والفني والواقعي لهذه الاعمال او ان يكونوا من العمال الذين يعملون لدى وزارة الزراعة باجور يومية ويمارسون الاعمال الزراعية بالمفهوم المشار اليه .
- فاذا كان المقصود من - العمال في تلك العبارة الاشخاص الذين تستخدمهم وزارة الزراعة باجور يومية للقيام باعمال لا علامة لها بالاعمال الزراعية فان قانون العمل ينطبق عليهم بموجب المادة ٣- من قانون العمل التي نصت على ان تطبق احكامه على جميع العمال باستثناء ما نص عليهم فيها على سبيل الحصر اذا ما استمروا في العمل واصبحوا بذلك عمالا لدة غير محددة ولو بقيت اجورهم يومية .
- واما اذا كان المقصود من - العمال - في تلك العبارة الاشخاص الذين تستخدمهم وزارة الزراعة باجور يومية للقيام باعمال زراعية بالمفهوم القانوني والفني والواقعي لهذه الاعمال فان احكام قانون العمل لا تطبق عليهم الا اذا كانوا من العمال الذين قرر مجلس الوزراء تطبيق تلك الاحكام عليهم بناء على تنسيب وزير العمل كما تنص على ذلك الفقرة ٣- من المادة ٣- من القانون ، وكانوا قد اصبحوا عمالا لدة غير محدودة لاستمرارهم في العمل ولو بقيت اجورهم يومية .
- وبناء على ذلك فان العامل الذي يستخدم باجور يومية او على اي اساس زمني مؤقت اخر من قبل وزارة الزراعة او غيرها سواء كان يقوم باعمال زراعية او باعمال اخرى لا علاقة لها بالزراعة ، فان عمله ينتهي من تلقاء نفسه بانتهاء مدة العقد فاذا استمر طرفاه اي العامل وصاحب العمل ، في تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته ، اعتبر ذلك تجديدًا له لدة غير محدودة .

في بداية الاستخدام كما تنص على ذلك الفقرة ٣- من المادة ١٥ من قانون العمل وقد اشارت الى ذلك ايضا الفقرة ١- من المادة ٨٠٩ من القانون المدني فنصت على انه - اذا كان عقد العمل لدة معينة انتهى من تلقاء نفسه بانتهاء مدته ، فاذا استمر طرفاه في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك تجديدًا لدة غير معينة - اي لدة غير محدودة حسب تعبير قانون العمل .

ويتربط على ذلك ان تطبق على العامل وصاحب العمل في هذه الحالة الاحكام الخاصة بمكافأة نهاية الخدمة وغيرها من الحقوق بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها في المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ من القانون والالتزامات المنصوص عليها فيه اذا كان عقد العمل على اساس الاجر اليومي اي لدة محدودة واصبح مجددا لدة غير محدودة لاستمرار الطرفين في تنفيذه بعد انتهاء مدته كما سبق بيانه .

ذلك ما نقررره بالاجماع في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قرار صادر بتاريخ ٢٣ ذو الحجة سنة ١٤١٧ هـ ، الموافق ٣٠-٤-١٩٩٧ .

مفسر	مفسر	مفسر
قاضي محكمة التمييز	قاضي محكمة التمييز	قاضي محكمة التمييز
عبد اللطيف التلي	سليمان عوجان	رئيس الديوان الخاص
		بتفسير القوانين
		رئيس محكمة التمييز
		ناهي الطراونه

مفسر	مفسر
مندوب وزارة الزراعة	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
جمال التباس	عيسى تباش

هكذا من الاصل

اتفاقيــــــــــــــــة

فيما بين

- ١ - معالي وزير الصناعة والتجارة ممثلاً لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٢ - شركة الهلال لصناعة الادوية البيطرية .

بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٨٣-١٤ الصادر بتاريخ ١٤-١٠-١٩٧٩ المتضمن الموافقة على عقد اتفاق بين الحكومة ممثلة بوزير الصناعة والتجارة - فريق اول - وشركات الادوية - فريق ثاني - والى كتاب سيادة رئيس الوزراء الانمخ رقم ١٢-١٤-١٢٧٥ بتاريخ ٢٤-٣-١٩٩٦ والمتضمن الموافقة على عقد اتفاقية على غرار الاتفاقية المعقودة بين الشركات المحلية وبين الحكومة ، وتفويض معالي وزير الصناعة والتجارة بتوقيع الاتفاقية نيابة عن الحكومة ورئيس مجلس ادارة الشركة ممثلاً للشركة .

● اتفاق الفريقان على ما يلي :-

- اولاً : تعني كلمة المواد المشمولة باحكام هذه الاتفاقية ما يلي :-
- ١ - المواد الكيميائية الاولى التي تدخل في صناعة الادوية البيطرية .
- ٢ - مواد التعبئة والتغليف المعدة خصيصاً لتعبئة منتجاتها وحفظها .
- ٣ - الآلات والمكينات اللازمة لصنع العلاجات وتعبئتها .
- ٤ - الاجهزة والمعدات اللازمة لمختبرات ضبط الجودة النوعية والبحث والتطوير شريطة الموافقة المسبقة لوزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة .

ثانياً : يلتزم الفريق الثاني ببيع منتجاته بالاسعار التي تحدد بموافقة وزارة الصحة .

ثالثاً : يستصدر الفريق الاول قراراً باعفاء المواد المشار اليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم والضرائب الاخرى وذلك بالكميات والمواصفات التي تحدد بتوصية مسبقة من وزارتي الصناعة والتجارة والصحة وذلك ضمن الشروط والتفصيلات التي تقررها وزارة المالية - الجمارك .

رابعاً : يعتمد الفريق الثاني بان لا يستعمل المواد المعفاة الا في انتاج العلاجات الخاصة به ، وفي حالة مخالفة هذا الشرط وبيع أي قسم من المواد المعفاة او التخلي عنه قبل تصنيفه حسب احكام هذا الاتفاق وكذلك في حالة مخالفة الفريق الثاني لأي حكم من احكام قانون الجمارك السارية المعمول أو شروط وزارة المالية - وتحفظاتها ، فإنه يتعهد بدفع كافة الرسوم والضرائب التي اعميت فيها تلك المواد بالإضافة الى الغرامات القانونية التي تتوجب عليها استناداً لقانون الجمارك أو أي قانون اخر ، وتخضع قيوده وسجلاته في كل وقت لأرقابة وزارة المالية - الجمارك للتثبت من عدم مخالفة هذا الاتفاق .

خامساً : يحق للفريق الاول إلغاء هذه الاتفاقية في أي وقت يراه .

وقعت هذه الاتفاقية في : ١٤-٤-١٩٩٧م

الفريق الاول
وزير الصناعة والتجارة ووزير التامين
الدكتور هاني المقي

الفريق الثاني
والسل نعمان
المدير العام

اتفاقيــــــــــــــــة

فيما بين

- ١ - معالي وزير الصناعة والتجارة ممثلاً لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٢ - شركة الصناعات الدوائية المتطورة .

بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٨٣-١٤ الصادر بتاريخ ١٤-١٠-١٩٧٩ المتضمن الموافقة على عقد اتفاق بين الحكومة ممثلة بوزير الصناعة والتجارة - فريق اول - وشركات الادوية - فريق ثاني - والى كتاب سيادة رئيس الوزراء الانمخ رقم ١٢-١٤-١٢٧٥ بتاريخ ٢٤-٣-١٩٩٦ والمتضمن الموافقة على عقد اتفاقية على غرار الاتفاقية المعقودة بين الشركات المحلية وبين الحكومة ، وتفويض معالي وزير الصناعة والتجارة بتوقيع الاتفاقية نيابة عن الحكومة ورئيس مجلس ادارة الشركة ممثلاً للشركة .

● اتفاق الفريقان على ما يلي :-

- اولاً : تعني كلمة المواد المشمولة باحكام هذه الاتفاقية ما يلي :-
- ١ - المواد الكيميائية الاولى التي تدخل في صناعة الادوية البشرية .
- ٢ - مواد التعبئة والتغليف المعدة خصيصاً لتعبئة منتجاتها وحفظها .
- ٣ - الآلات والمكينات اللازمة لصنع العلاجات وتعبئتها .
- ٤ - الاجهزة والمعدات اللازمة لمختبرات ضبط الجودة النوعية والبحث والتطوير شريطة الموافقة المسبقة لوزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة .

ثانياً : يلتزم الفريق الثاني ببيع منتجاته بالاسعار التي تحدد بموافقة وزارة الصحة .

ثالثاً : يستصدر الفريق الاول قراراً باعفاء المواد المشار اليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم والضرائب الاخرى وذلك بالكميات والمواصفات التي تحدد بتوصية مسبقة من وزارتي الصناعة والتجارة والصحة وذلك ضمن الشروط والتفصيلات التي تقررها وزارة المالية - الجمارك .

رابعاً : يعتمد الفريق الثاني بان لا يستعمل المواد المعفاة الا في انتاج العلاجات الخاصة به ، وفي حالة مخالفة هذا الشرط وبيع أي قسم من المواد المعفاة او التخلي عنه قبل تصنيفه حسب احكام هذا الاتفاق وكذلك في حالة مخالفة الفريق الثاني لأي حكم من احكام قانون الجمارك السارية المعمول أو شروط وزارة المالية - وتحفظاتها ، فإنه يتعهد بدفع كافة الرسوم والضرائب التي اعميت فيها تلك المواد بالإضافة الى الغرامات القانونية التي تتوجب عليها استناداً لقانون الجمارك أو أي قانون اخر ، وتخضع قيوده وسجلاته في كل وقت لأرقابة وزارة المالية - الجمارك للتثبت من عدم مخالفة هذا الاتفاق .

خامساً : يحق للفريق الاول إلغاء هذه الاتفاقية في أي وقت يراه .

وقعت هذه الاتفاقية في : ١٤-٤-١٩٩٧م

الفريق الاول
وزير الصناعة والتجارة ووزير التامين
الدكتور هاني المقي

الفريق الثاني
راكان نعمان ارشيدات
المدير العام

هذه من الاصل